الأمم المتحدة

E/CN.17/2002/PC.2/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 January 2002
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الثانية
٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
الاستعراض والتقييم الشاملان للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم الوثيقة المرفقة التي توجز النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل المعنية بالاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الصلات بين التكنولوجيا والتنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التي عقدها المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، في يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة.

(توقيع) اليستير هاريسون
القائم بالأعمال

* E/CN.17/2002/PC.2/1.

010202 010202 02-23601 (A)
0223601

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعهد الملكي للشؤون الدولية | **برنامج الطاقة والبيئة**

حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الصلات بين التكنولوجيا والتنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢

مولتها إدارة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة

المعهد الملكي للشؤون الدولية، مبنى شاثام، ١٠ ميدان سانت جيمس، لندن SW1
١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

موجز نتائج حلقة العمل

للتكنولوجيا دور حاسم تؤديه في التنمية الاقتصادية العامة للبلدان النامية وفي ما تضطلع به من استراتيجيات للقضاء على الفقر وحفظ الموارد الطبيعية وحماية البيئة. كذلك فإن البلدان التي لديها قدرات تكنولوجية قوية لديها أفضل الإمكانات للإفادة من العولمة. وتمكين البلدان النامية من إدارة تنميتها التكنولوجية يمكن أن يسهم في التصدي لكثير من التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة، وينبغي لذلك أن يكون موضع تركيز رئيسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ولقد كانت سياسة نقل التكنولوجيا في الماضي تنحو إلى التركيز بنظرة ضيقة على حيازة المعدات. وينبغي توسيع نطاق هذا النهج توسيعا كبيرا بحيث يشمل نُهج السياسة التي من شأنها أن تحسن **قدرات** أصحاب المصالح في البلدان النامية **على الوصول إلى المعارف وتطبيقها وتطويعها**. ويتمثل التحدي الرئيسي في تطوير الموارد البشرية للبلدان النامية تمكينا لها من الإسهام في التنمية التكنولوجية والإفادة منها.

وثمة أنواع مختلفة كثيرة من التكنولوجيا يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة. وبعض هذه الأنواع يمكن أن يستهدف على وجه التحديد معالجة المشاكل البيئية أو المتصلة بالفقر (مثل الطاقة الكهربائية الضوئية الشمسية أو المضخات اليدوية للمياه العذبة). على أن

التكنولوجيات الأخرى التي لم تصمم كي تعالج هذه المسائل بصورة مباشرة (مثل الحاسوب والهاتف المتنقل) يمكن أن تؤدي دورا مماثلا في الأهمية.

وسوف تختلف التكنولوجيات اللازمة للتنمية المستدامة من بلد إلى آخر، وفيما بين المواقع المختلفة داخل البلدان. والجهات الفاعلة في البلدان النامية ذاتها هي في أفضل موقع يمكنها من تحديد الاحتياجات التكنولوجية، واستحداث تكنولوجيات جديدة أو تطويع التكنولوجيات القائمة كيما تلبي هذه الاحتياجات. بيد أنه لن يكون في مقدورها أن تفعل ذلك إلا إذا كانت هناك بيئة داعمة وتمكينية: أي إذا كانت تملك قاعدة للمهارات متطورة؛ وبرامج للبحث والتطوير قوية ومحددة الأهداف؛ وقطاعا خاصا للمشتغلين بالأعمال الحرة، وإذا ما كان التمويل متاحا للشركات التي تقوم باستحداث التكنولوجيات واستخدامها.

وتقوم البلدان التي تحقق النجاح في التطوير التكنولوجي بتجميع كل هذه العوامل سويا **لإنشاء نظم إبداع ديناميكية**، تربط طائفة عريضة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وينبغي على المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن يلتزم باتخاذ الإجراءات التي من شأنها مساعدة البلدان النامية على استحداث نظمها الإبداعية الذاتية. وينبغي لهذه النظم أن تشمل العناصر التالية:

عملية تقييم الاحتياجات – لن تلبي التنمية التكنولوجية في حد ذاتها، بالضرورة، احتياجات الفقراء، أو تضمن حفظ الموارد الطبيعية. وإذا كان لنظم الإبداع التكنولوجي أن تكفل تلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية، ينبغي لاستراتيجيات التطوير التكنولوجي أن تقوم على عملية شاملة لتقييم الاحتياجات. ومثل هذه العمليات ينبغي أن تكون دينامية ومستمرة، حيث أن الاحتياجات تتغير عبر الزمن، وينبغي لها أن تشمل طائفة عريضة من أصحاب المصالح، بما في ذلك الفقراء أنفسهم.

الاستثمار في البحث والتطوير المحدد الأهداف – يمكن للبحث والتطوير أن يؤدي دورا حاسما في التنمية التكنولوجية، وفي التنمية الاقتصادية ككل. وللاستثمار في البحث والتطوير عائد أعلى من أي نوع آخر من الإنفاق من حيث أثره على التنمية الاقتصادية. وهناك حاليا فوارق ضخمة في النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تستثمرها البلدان في البحث والتطوير في الشمال والجنوب.

ومن الضروري بناء القدرة على البحث والتطوير في البلدان النامية للأسباب التالية:

- المساعدة على تقييم الاحتياجات التكنولوجية

- المساعدة على تحديد التكنولوجيات التي يمكن أن تكون محلية، والتمكين من تطويرها
- تقليد التكنولوجيات الموجودة في بلدان أخرى أو تطويعها

وإذا أريد للبحث والتطوير أن يسهم في التنمية المستدامة، فمن الضروري أن يستهدي بالاحتياجات الفعلية (التي يمكن تحديدها عن طريق تقييمات الاحتياجات – انظر أعلاه) وينبغي أن تكون له روابط قوية بالقطاع الخاص وبالقطاع العام وكذا بالجماعات العاملة من أجل التخفيف من حدة الفقر.

برامج التدريب والتعليم الموجهة إلى التطور التكنولوجي – تحتاج البلدان، إذا كان لها أن تتطور تكنولوجيا، إلى برامج تدريب وتعليم واسعة النطاق. وينبغي لهذه البرامج أن تشمل:

- التعليم الأساسي
- التدريب على الإدارة، مع التركيز على تطوير مهارات تنظيم المشاريع
- التعليم العالي في الفروع العلمية المتصلة بالتكنولوجيا (مثل العلوم التطبيقية)

وينبغي أن تصمم برامج التدريب والتعليم بحيث تتكامل بشدة مع جميع الجوانب الأخرى لاستراتيجية البلد في مجال الإبداع التكنولوجي.

توفير المعلومات – توجد بالفعل كثير من المبادرات الرامية إلى توفير البيانات التكنولوجية للبلدان النامية. بيد أن النهج الحالية لتوفير المعلومات تنحو إلى أن تكون 'موجهة نحو العرض'. وينبغي أن يستهدف توفير المعلومات تلبية احتياجات البلدان النامية، سواء من حيث طابع المعلومات أو الوسيط الذي ستوفر من خلاله. ويمكن التعرف على هذه الاحتياجات عن طريق تقييمات الاحتياجات التي يجريها البلد (انظر أعلاه) وإبلاغها إلى القائمين بتوفير المعلومات. وينبغي أن توضع داخل كل بلد الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة توفير المعلومات عن طريق أكبر عدد ممكن من القنوات، بغية إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات التكنولوجية لأكبر عدد ممكن من الناس، لا سيما عن طريق إشراك الوسطاء الناشطين والشبكات ''البشرية'' الرسمية وغير الرسمية، وكذا عن طريق استخدام قنوات تكنولوجيا المعلومات الأكثر شيوعا.

الضرائب والسياسات التنظيمية والحوافز – ينبغي للحكومات أن تنفذ سياسات ضريبية وتنظيمية تشجع الإبداع، وتوفر حيثما أمكن حوافز مباشرة للشركات التي تطور أو تنشر التكنولوجيات التي تسهم في التنمية المستدامة. ويمكن أيضا استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الأعمال التجارية والأسر المعيشية على شراء تلك التكنولوجيات.

التمويل – يمكن للتمويل الذي يقدمه القطاع الخاص أن يؤدي دورا مركزيا في تمكين البلدان النامية من الاستثمار في التكنولوجيات لتحقيق التنمية المستدامة. على أنه يلزم اتباع استراتيجيات تمويل إبداعية للتغلب على الحواجز التي تعترض استثمارات القطاع الخاص في البلدان أو التكنولوجيات التي يُرى أنها تنطوي على مخاطر. وينبغي إدماج الاستراتيجيات التي تستخدم التمويل العام لتعزيز الاستثمارات الخاصة في نظم الإبداع التكنولوجي في البلدان النامية.

المؤسسات الصغيرة – لهذه المؤسسات دور رئيسي يمكن أن تؤديه في تطوير ونشر التكنولوجيا وفي التنمية المستدامة بصورة عامة. وكثيرا ما تواجه المؤسسات التجارية الصغيرة صعوبة في الحصول على التمويل في البلدان النامية، حيث أنها تكون أكبر من أن تفيد من الخدمات التي توفرها مؤسسات التمويل على نطاق صغير، أو تكون أصغر من أن تكون أهلا للحصول على تمويل المشاريع، ويمكن أن ينظر إليها بوصفها تنطوي على مخاطر أكبر من أن تتيح لها الحصول على تمويل تجاري. ويلزم وضع استراتيجيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة، إما عن طريق ''تجميع'' المشاريع، أو عن طريق دعم تطوير المنظمات الوسيطة التي يمكنها أن تقوم بدور الصلة بين المؤسسات الصغيرة ومقدمي التمويل الكبير للقطاعين الخاص والعام. وينبغي أيضا أن تولى الأولوية لبناء القدرات لإدارة المؤسسات الصغيرة.

مؤسسات إدارة الإبداع و "المشاركة فيه" – نظرا إلى الحاجة إلى اتباع أسلوب منهجي تجاه الإبداع التكنولوجي من أجل التنمية المستدامة، والحاجة إلى إشراك مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة في وضع وتنفيذ استراتيجيات الإبداع، يمكن للأطر المؤسسية أن تؤدي دورا حيويا في التنمية التكنولوجية. ذلك أن المؤسسات بوسعها أن تقدم ''الغراء'' الذي يربط بين جميع عناصر نظام الإبداع، كما يمكنها أن تقوم بالوظائف التالية:

- إذكاء الوعي، وتوفير المعلومات والتأثير في الطلب من المستهلكين
- تقييم الاحتياجات واستشارة أصحاب المصالح
- إيجاد صلة بين البحث والتطوير ودوائر الأعمال

- بناء المشاركات وتجميع المشاريع أو الطلب
- تقييم أثر السياسات وتقديم توصيات لإحداث تغييرات في السياسات
- إقامة شبكة من الاتصالات على الصعيد الدولي
- دعم استحداث تكنولوجيات جديدة (مثلا، عن طريق المساعدة في إيجاد تمويل، أو عن طريق توفير التمويل بنفسها).

الإجراءات الموصى بها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الإجراءات العامة – ينبغي أن تستهدف جميع الالتزامات المتعلقة بقضايا التكنولوجيا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مساعدة البلدان النامية على تطوير قدراتها الذاتية لاستحداث التكنولوجيا وتطويعها ونشرها.

ينبغي **للبلدان النامية** أن تنظر في:

- الالتزام بوضع استراتيجيات متكاملة للإبداع التكنولوجي، بما في ذلك العناصر المعددة أعلاه، مع التركيز بشدة على تلبية احتياجات الفقراء وحفظ الموارد الطبيعية والحد من التلوث.
- الالتزام بإقامة مؤسسات تكرس لوضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها (بمساعدة المانحين)، أو بإيكال هذا الدور إلى المؤسسات القائمة، وتطويرها تبعا لذلك.
- إدماج هذه الاستراتيجيات في استراتيجيات الحد من الفقر و/أو الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، الأوسع نطاقا.
- استخدام الأموال التي تتيحها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في دعم تنفيذ برامج التطوير التكنولوجي، وفي تنفيذ برامج أسرع للحد من الفقر.

ينبغي أن تنظر **البلدان النامية والمنظمات الدولية** في:

- الالتزام باستراتيجية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أجل زيادة دعم تنمية البحث والتطوير على الصعيد القطري للتوصل إلى تكنولوجيات وعمليات يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون لهذا البحث والتطوير صلة قوية بعمليات تقييم احتياجات التكنولوجيا الأساسية (انظر أعلاه).
- الالتزام بتوفير الدعم المستدام للبلدان النامية التي التزمت بوضع استراتيجيات متكاملة للإبداع التكنولوجي من أجل التنمية المستدامة (انظر أعلاه).

- توفير تمويل متزايد وتوجيه التمويل القائم على نحو أفضل إلى مشاريع التكنولوجيا التي تسهم في التنمية المستدامة، مع التركيز على المشاريع الصغيرة الحجم التي تلبي الاحتياجات المحلية، وعلى تعزيز التمويل الخاص.
- تعزيز مراكز الخبرة الرفيعة الدولية الجديدة للبحث في التكنولوجيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.